مقدمة:

تعد القيادة الادارية ضرورة من الضرورات التي لايستغنى عنها في جميع المؤسسات الرسمية وغير الرسمية وعلى مختلف مستوياتها (الوزارات وتشكيلاتها، الهيئات المستقلة وغيرهما) وتنبع هذه الضرورة للقيادة الادارية من اختصاص القائد الإداري في تولي كافة وظائف الإدارة العامة من تخطيط وتنسيق وتنظيم وإصدار القرارات والأوامر والرقابة الإدارية، اي ان القيادة الادارية تستغرق عملية الادارة كلها، بالاضافة إلى ان القيادة الادارية تعد الاساس في نجاح او فشل النظام الإداري أياً كان موقعه والهدف الذي يسعى إلى تحقيقه، كذلك فإن حسن سير الإدارة ومدى تحقيقها لأهدافها هو امر يتوقف على مدى كفاءة وفعالية القائد الاداري الذي يتولى إدارة المؤسسة الإدارية وتنظيمها واصدار القرارات السليمة التي تصب في مصلحة تلك المؤسسة التي يقودها، إذ أن القائد الاداري يعد العقل المدبر والمفكر للمؤسسة وأساس العملية الإدارية فيها.

وتتمثل القيادة الادارية في توجيه العاملين في المؤسسة الادارية وعلى مختلف مستوياتهم ونشاطاتهم توجيها منسقاً، لأجل تحقيق أهداف تلك المؤسسة وبافضل الطرق والاساليب الممكنة، وتقوم القيادة الادارية بدور اساس في ربط وحدات التنظيم الإداري بأعضاء تلك الوحدات وكذلك بالهدف الذي يسعى الى تحقيقه هذا التنظيم واحداث التنسيق الكامل بين كل ذلك، وتوجيه التنظيم الاداري الاتجاه الصحيح الذي يتفق وتحقيق الاهداف المنشودة.

وأن المشكلة في التنظيم الاداري في العراق هي ليست مشكلة امكانيات مادية، وإنما المشكلة تكمن في الحاجة الى قادة إداريين قادرين على الابتكار والتدبير بما يتناسب وظروف المجتمع ومتطلباته والمتغيرات العالمية المعاصرة والتي فرضت على الادارة الحديثة ضرورة ان تكون متقدمة وقوية من اجل مواجهة تلك المتغيرات الجديدة، التي تعد بمثابة تحدياً يواجه التنظيم الاداري ككل، ويزيد من اهمية ودور

القادة الاداريين وتجعل مهامهم اكثر تعقيدا، ومن كل ذلك تظهر الحاجة الى تنظيم عملية اختيار القيادات الادارية بشكل يتيح الفرصة لتوليها امام الاشخاص الذين تتوفر لديهم القدرة والرغبة في الاداء بمهارة عالية ومن ثم تحقيق اهداف التنظيم الاداري بالشكل المطلوب، وهذا لن يتحقق الا من خلال وجود معايير موضوعية تضمن الاختيار السليم للقيادات الادارية بعيداً عن المحاصصات السياسية والانتماءات الحزبية التي قد لعبت دوراً اساسيا في اختيار القيادات الادارية في العراق وخصوصاً بعد عام ٢٠٠٣ بحيث اصبحت الاحزاب الحاكمة هي المهيمنة على جميع مفاصل الدولة.

مشكلة البحث :

إن مشكلة البحث تكمن اساساً في عدم وجود تشريع موحد يجمع بين دفتيه الأحكام الخاصة بالقيادات الادارية وينظم كافة الامور المتعلقة بها على الرغم من قيام الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ النافذ بتنظيم آلية اشغال وظائف اصحاب الدرجات الخاصة واناطته بمجلس النواب سلطة تعيين شاغليها، الا انه بالمقابل اعطى صلاحيات واسعة للسلطة التنفيذية في شأن اقتراح ترشيح شاغلي هذه الوظائف وكذلك عدم وجود مفهوم واضح او معيار دقيق للتمييز بين مختلف فئات القيادات الادارية، وعدم وجود تحديد لاصحاب الدرجات الخاصة في الدستور، إذ أن المادة (٨٠) الفقرة خامساً اكتفت بذكر بعضها على سبيل المثال لا الحصر وتركت الباب مفتوحاً لاستحداث درجات خاصة اخرى مما يؤثر سلباً على الادارة ويثقل كاهل الموازنة العامة لما يتمتع به اصحاب الدرجات الخاصة من امتيازات مادية ضخمة ونحن في فترة تقشف لاتسمح باستحداث درجات خاصة من دون ضابط محدد.

اهمية البحث :

يحتل موضوع اختيار القيادات الإدارية في العراق أهمية بالغة وذلك كونه يتسم بالحيوية والتجدد وخصوصاً بعد تغيير نظام الحكم في العراق بعد عام ٢٠٠٣ إذ اتسع نشاط الادارة وانفتحت الحكومة على حكومات الدول الاخرى ونتيجة لهذا التطور والتغيير الذي حصل في العراق اصبح لزاماً تناول موضوع اختيار القيادات الادارية، وذلك للدور الأساس للقيادات الادارية في العملية السياسية إذ ان الرئيس الاداري الاعلى يمتلك صلاحيات واسعة يستطيع من خلالها التأثير وبشكل كبير على الجهاز الاداري الذي يقوده ومن ثم فإن الجهاز الاداري يتأثر بأفكار رئيسه سواء كانت أفكاراً سلبية ام ايجابية ومن ثم فإن منصب القيادة الادارية هو منصب حساس لابد من مراعاة قواعد واجراءات دقيقة ورصينة من اجل اختيار الشخص الأكفأ والاقدر على تولي القيادة الادارية ، ولابد من تناول هذه القواعد والاجراءات بشكل يسهل على القارئ معرفتها و فهمها، واخيراً فإن ما دفعنا لتناول هذا الموضوع ايضاً هو افتقار المكتبة القانونية العراقية لكتابات ودراسات في هذا الشأن .

منهجية البحث :

سنعتمد في دراستنا لموضوع اختيار القيادات الادارية وأثره في حسن سير المرافق العامة على اسلوب المنهج التحليلي المقارن ، وذلك لأننا سنقوم بدراسة وتحليل النصوص القانونية ذات العلاقة بموضوعنا سواء كانت نصوصاً دستورية او نصوص وردت في قوانين الخدمة المدنية او قوانين الوزارات والهيئات المستقلة وغيرها من القوانين الاخرى ذات العلاقة وكذلك المقارنة مع قوانين الدول التي حققت نجاحا في هذا المجال.

هيكلية البحث:

سنتناول موضوع البحث المقدم من خلال تقسيمه على ثلاثة فصول تسبقها مقدمة، وكل فصل سنقسمه الى مباحث ومن ثم الى مطالب وفروع حسب طبيعة وظروف الدراسة، وسنتناول في الفصل الاول مفهوم القيادة الادارية، ومن ثم ننتقل الى الفصل الثاني إذ سنتناول فيه معايير اختيار القيادات الادارية، واخيرا ننتقل الى الفصل الثالث إذ سنتناول فيه اختيار اصحاب الدرجات الخاصة في العراق، ثم ننهي بحثنا بخاتمة تتضمن النتائج التي سنتوصل اليها وكذلك التوصيات التي سنقدمها آملين من الله تعالى ان يوفقنا في ذلك.